أما في اسرائيل، فان التهويل من تأثير صفقة السلاح للسعودية كان يأخذ أبعاداً مختلفة تجمع كلها على أن «مصير اسرائيل» أصبح في خطر أكيد. فالسعودية، في رأي بعض الأوساط، إضافة إلى كونها حليفة لأميركا، هي، في الوقت نفسه، حليفة لكل الدول العربية ولمنظمة التحرير الفلسطينية التي تناضل ضد اسرائيل. والسعودية هي «خزان كبير» للمساعدة الاستخباراتية والمالية والعسكرية للدول العربية التي «تستعد دون توقف للقيام بحرب جديدة ضد اسرائيل في الثمانينات»، (حغاي اشد، **دافار**، ١٨/٣/١٩٨١). وهنا، تثير الأوساط الاسرائيلية القلق من الصفقة السعودية نظراً لاحتمال تراجع دور اسرائيل في إطار الخطط الاميركية المعدة للمنطقة. فاستناداً إلى استراتيجية «الخطوط المتقابلة» الاميركية، فان لكل الأطراف المعنية دوراً أساسياً في كل خط من خطوط المواجهة، ما عدا اسرائيل التي ستكون بمثابة «نقطة قوية، وليست خطاً؛ وربما يمكنها أن تنضم إلى مصر، كقاعدة احتياطية في المؤخرة» (**المصدر نفسه**). وتخفي فكرة استراتيجية «الخطوط المتقابلة» ضمانة عدم حصول تصادم وتشابك بين هذا الطرف وذاك. لذلك، فان زيادة الثقة الاميركية بالسعودية «أثارت الخوف والقلق في اسرائيل، سواء داخل الحكومة نفسها، أو داخل المعارضة، وفي أوساط الرأي العام» (**المصدر نفسه**).

وقيم أحدهم الاعتبارات والدروس التي يجب على الحكومة الاسرائيلية استخلاصها من قرار واشنطن القاضي بتزويد السعودية بالسلاح المتطور، وعدد أربعة منها هي:

١ – إن التسليم باتمام الصفقة يؤدي إلى سؤال هو: هل ستكون صفقة السلاح مع العربية السعودية للرد على مشاكل الأمن في الخليج، وعلى مسألة استقرار النظام في السعودية نفسها؟ وبذلك تساهم اسرائيل في المشاركة بتناسي درس تدفق السلاح الحديث لشاه ايران.

٢ – إن الامتناع عن خوض معركة ضد الصفقة يعطي موافقة على سابقة خطرة تتمثل بالوضع التالي: إن تقديم إحدى الادارات الاميركية بعض الالتزامات لا تفرض، بالضرورة، التزام الادارة الجديدة بما تعهدت به سابقتها، بدعوى ان الظروف قد تغيرت.

٣ – وبذلك، تكون اسرائيل قد وافقت على نهج مفاده انه يمكن تقديم السلاح كتعويض عن مشكلة سياسية في أساسها. فالعربية السعودية تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية التي «تخدم الاتحاد السوفياتي» وتعارض مسار كامب ديفيد.

٤ – وأساساً، ان المعركة ضد تسليح السعودية بطائرات ف – ١٥ كانت في اطار العمل على عرقلة التوسع الاضافي في تزويد السعودية بالسلاح المتقدم والخطير. وقد جاء الصراع الذي خاضته الحكومة ضد بيع طائرات ف – ١٥، متأخراً وهزيلاً، ورغم انه لم يمنع الصفقة، إلا انه أدى إلى التزامات من جانب ادارة كارتر، بعدم تزويد هذه الطائرات بأجهزة هجومية. ويمكن الافتراض، انه لو اتبعت الحكومة، في الموعد المحدد، «نضالاً ضد نقض الالتزامات من قبل ورثة كارتر، فلن تكون الادارة الجديدة متسرعة في تزويد السعودية بطائرات [اواكس] وكل ما يمكن أن يأتي بعدها، سواء للعربية السعودية، أو للدول العربية الأخرى» (الياهو سلفطر، **هآرتس**، ١٥/٣/١٩٨١).

وتتوقع أوساط اسرائيلية أخرى، ان تشهد المرحلة القادمة تنافساً بين أصدقاء الولايات المتحدة، وبخاصة مصر والسعودية واسرائيل، لكسب ود أكبر من جانب واشنطن. وإزاء هذا الوضع وما ينتج عنه، تقدر تلك الأوساط، ان واضعي السياسة في اسرائيل، سيضطرون إلى ترجمة «أهمية اسرائيل الاستراتيجية إلى لغة عملية في نظر الاميركيين، وذلك من أجل إزالة التهديدات الناتجة عن حقيقة نظرة عداء المملكة السعودية تجاه اسرائيل» (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ٦/٣/١٩٨١). وفي الاطار نفسه، تتساءل تلك الأوساط، هل ان القرار الاميركي المتمثل بتزويد دول المنطقة بالسلاح هو قرار «يتيم» أم ستتبعه قرارات أخرى في هذا الاتجاه؟ وهي تؤكد ان هذا الأمر سيتكرر من جانب الادارة الاميركية في المستقبل، مما سيضع اسرائيل أمام امتحان دائم «للنضال من أجل منع وجود روابط بعيدة المدى تشد علاقات الرياض